

20 يوليو/تموز 2018  
صادر عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير



الفريق العامل لمعاهدة تجارة الأسلحة المعني بالشفافية وإعداد التقارير  
تقرير الرؤساء المشاركين عن اجتماع يوم 31 أيار/مايو 2018

مقدمة

1. في 31 أيار/مايو 2018، عقد الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير اجتماعه الثاني والأخير خلال عملية التحضير للمؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. حضر هذا الاجتماع الثاني ممثلو X دولة و X منظمات دولية و X من منظمات المجتمع المدني.

2. اعتمد الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير مسودة تقرير الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المنعقد في 8 آذار/مارس 2018 و مسودة جدول الأعمال المشروح لاجتماع يوم 31 أيار/مايو. كما نظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في الوثائق التالية المقدمة من الرؤساء المشاركين وهي:

- (1) ورقة مقدمة من الرؤساء المشاركين بشأن "الحاجة إلى استراتيجية توعية بشأن تقديم التقارير";
- (2) نموذج استطلاع مقدم من هولندا بشأن "جمع المعلومات من أجل إعداد التقارير السنوية";
- (3) ورقة عمل مقدمة من اليابان بخصوص "تيسير تبادل المعلومات وتنفيذ المعاهدة من خلال الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة";
- (4) مقترح مقدم من الرؤساء المشاركين بشأن "الولاية القانونية المقترحة للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة ما بين المؤتمرات الرابع والخامس للدول الأطراف";

3. كان الغرض من الاجتماع يتمثل في متابعة المناقشات والمخرجات الصادرة عن اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 8 آذار/مارس 2018 والاتفاق على توصيات إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف لمختلف عناصر جدول الأعمال.

4. في التقرير المبين أدناه، قام الرؤساء المشاركون بتضمين موجز للنواتج المحددة للاجتماع، يعقبا نظرة عامة مُفصلة على المناقشات. وجنبا إلى جنب مع تقرير الاجتماع المنعقد في 8 آذار/مارس، يشكّل هذا التقرير أساساً لمسودة تقرير الرؤساء المشاركين للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المقدم إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف ولتوصيات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المقدمة إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

نواتج محددة من الاجتماع الذي عقد في 31 أيار/مايو استعداداً للمؤتمر الرابع للدول الأطراف

5. فيما يتعلق العرض التقديمي المعتاد لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة بشأن حالة تقديم التقارير، سوف يطلب الرؤساء المشاركون من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة القيام بالآتي: (1) نشر إحصائيات بشأن حالة تقديم التقارير على الجزء العام من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة وتحديث المعلومات بصفة مستمرة؛ (2) أن تعكس في العروض التقديمية المستقبلية التقدم المحرز بالمقارنة بالعرض التقديمي السابق للوضع.

6. وسعيًا إلى دعم الدول الأطراف في تقديم تقارير سنوية أولية دقيقة وفي الوقت المناسب، شعر الرؤساء المشاركون بوجود دعم لأن يصدر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير توصية بأن يعتمد المؤتمر الرابع للدول الأطراف وثيقة "استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير" الصادرة عن الفريق. سوف يورّج الرؤساء المشاركون نسخة معدلةً تعديلاً طفيفاً من الوثيقة تعكس التعليقات التي تمت أثناء المناقشات. وسوف يقترح الرؤساء المشاركون أيضاً على المؤتمر الرابع للدول الأطراف أن يدعو أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك مقدمي المساعدات الدولية والدول الأطراف المهتمة لمناقشة التنظيم المحتمل لجلسات المعلومات الإقليمية بشأن إعداد التقارير.

7. فيما يتعلق بإمكانية منح أمانة معاهدة تجارة الأسلحة "ولاية تتعلق بالمساعدة في إعداد التقارير" اتفق معظم المشاركين ومعهم الرؤساء المشاركون على أن الدور الحالي للأمانة هو بالضبط ما يُتوقَّع منها (تلقي التقارير وإتاحتها وتوزيعها، وإجراء التحليلات

الأساسية، والإجابة على الأسئلة الأساسية، وتوضيح التحديات، والإلمام بالمنظور العام للتقارير السنوية). ولا حاجة لوصف دور الأمانة في صورة "ولاية".

8. فيما يتعلق بوضع قائمة بأسماء خبراء في مجال إعداد التقارير الذين يمكن للدول الأطراف التي تعاني من صعوبات في إعداد التقارير التوجه إليهم، أشار المشاركون إلى ما يمكن أن يسببه الاحتفاظ بهذه القائمة من ضغط على الأمانة، وأكدوا على الحاجة لأن يتسم مثل هذا النظام بالطبيعة التطوعية واقتروا الاكتفاء بالإشارة إلى جهات تنسيق تقديم التقارير لدى الدول الأطراف في قاعدة بيانات جهات الاتصال الوطنية للدول الأطراف. وسوف يعمل الرؤساء المشاركون مع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في بحث مدى استعداد الدول الأطراف لتقديم الدعم الأساسي للدول الأطراف الأخرى والنظر في خيارات للإعلان عن الدول المستعدة لتقديم مثل هذا الدعم بما في ذلك من خلال إشارة في قاعدة بيانات الدول الأطراف لجهات الاتصال الوطنية، أو باستخدام البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات لهذا الغرض أو عن طريق نشر قائمة بجهات تنسيق إعداد التقارير المستعدة لذلك على الموقع الإلكتروني لتلقي التقارير. سوف يُضمّن الرؤساء المشاركون هذا في مسودة توصيات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

9. فيما يتعلق بتوفير منتدى داخل منصة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة للتبادلات بشأن إعداد التقارير خلال الفترة بين الدورات، أكد المشاركون على الحاجة لاتباع نهج كلي بشأن البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات الجاري تطويرها. وسوف يعكس الرؤساء المشاركون هذا في توصية عامة بشأن البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات تصدر عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

10. فيما يتعلق بوضع قائمة محتملة بالوثائق والأدوات الإرشادية الموجودة بالفعل لم تدر أية مناقشات فيما عدا إشارة تحالف الحد من الأسلحة إلى الوثائق التي وضعها أعضاؤه. وحرصاً على عدم التوصية بالرجوع إلى عدد كبير من الوثائق، ومع أخذ الوثيقتين الإرشاديتين المحددتين الصادرتين عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ذاته في الاعتبار، يرى الرؤساء المشاركون أنه ليس من الضروري إصدار توصية إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف تتضمن قائمة منفصلة بالوثائق الإرشادية من الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير.

11. فيما يتعلق بإصدار وثيقة إرشادية تيسر على نمط الأسئلة الشائعة بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية، وفي ظل عدم تقديم أي مقترحات، قرر الرؤساء المشاركون عدم إدراج الوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط الأسئلة الشائعة كعنصر منفصل في جدول الأعمال ودمجها ضمن عنصر جدول الأعمال الدائم بشأن "التحديات المتعلقة بإعداد التقارير".

12. فيما يتعلق بقضايا تقديم التقارير الموضوعية، وفي ظل الاستجابة المحدودة لنموذج الاستطلاع المقدم من هولندا بشأن جمع المعلومات من أجل إعداد التقارير السنوية، توصل الرؤساء المشاركون إلى عدم وجود حاجة في الوقت الحالي لاستمرار مناقشة هذا الموضوع سواء باعتباره أحد القضايا المحددة لتقديم التقارير الموضوعية، أو باعتباره موضوعاً لوثيقة ممارسات فضلى تصدر عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير. وقد دعا الرؤساء المشاركون الدول الأطراف التي تواجه صعوبات في جمع المعلومات من أجل إعداد تقاريرها السنوية إلى شرح مشكلتها أثناء اجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المقبلة من خلال عنصر جدول الأعمال الدائم بشأن "التحديات المتعلقة بإعداد التقارير".

13. وبالنظر إلى العرض التقديمي الذي قدمه ممثل من منظمة الجمارك العالمية بشأن النظام المنسق، و عملية مراجعته وتصنيف الأسلحة التقليدية، الذي حظي باستقبال جيد، أشار الرؤساء المشاركون إلى أن استكشاف هذا الموضوع بشكل أفضل سوف يمثل جزءاً من الولاية المقترحة للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمراتين الرابع والخامس للدول الأطراف. ودعا الرؤساء المشاركون أيضاً الدول الأطراف المهتمة إلى مناقشة هذا الموضوع مع إدارات الجمارك الوطنية لديها وداخل إطار المنظمات (الإقليمية) التي تتعامل مع قوائم الأسلحة التقليدية الخاضعة للرقابة، والتي تشارك تلك الدول في عضويتها.

14. فيما يتعلق بالسبل التنظيمية لتبادل المعلومات، واستناداً إلى المقترح الياباني لتطوير بوابة إلكترونية لتبادل المعلومات وتعليقات المشاركين، ومع الأخذ في الاعتبار المناقشات التي جرت في الفريق العامل الفرعي المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة المختص بتحويل الوجهة، اقترح الرؤساء المشاركون نهجاً من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة: (1) تبادل الآراء على مستوى السياسات بشأن تحويل الوجهة في الفريق العامل الفرعي المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة؛ (2) تبادل الآراء خلال الفترة بين الدورات بشأن المعلومات المتعلقة بالسياسات والمعلومات التشغيلية من خلال البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات الجاري تطويرها؛ (3) اجتماع غير رسمي بين الدول الأطراف المهتمة (ويمكن أن يضم الدول الموقّعة) لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه يجري التعامل معها أو سبق التعامل معها. وسوف يقترح الرؤساء المشاركون النهج المكون من ثلاثة مستويات في مسودة توصيات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

15. فيما يتعلق بالاستفادة من المعلومات المتولدة من تقديم التقارير الإلزامي اتفق المشاركون والرؤساء المشاركين على إمكانية استخدام "قاعدة بيانات الضوابط الوطنية المفروضة على النقل" الناتجة من مشروع تقييم خط الأساس لمعاهدة تجارة الأسلحة لتحديد القضايا التي تستوجب المناقشة من خلال الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة. ويقترح الرؤساء المشاركون أن يتم التواصل بشأن هذه النتيجة مع رئيس الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة.

16. فيما يتعلق بمنصة تكنولوجيا المعلومات لمعاهدة تجارة الأسلحة و وظائف إعداد التقارير، طلب الرؤساء المشاركون من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إطلاع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ومؤتمر الدول الأطراف على المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال منصة تكنولوجيا المعلومات وقرر إنشاء مجموعة استشارية غير رسمية من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير للنظر في إدخال تغييرات وتحسينات على منصة تكنولوجيا المعلومات، وتقديم مقترحات بذلك، بما في ذلك وظيفة تقديم التقارير عن طريق الإنترنت وبوابة إلكترونية لتبادل المعلومات. سوف يُضمّن الرؤساء المشاركون هذا في مسودة توصيات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

17. فيما يتعلق بولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، سوف يُحدّث الرؤساء المشاركون مقترحهما لكي يعكس المناقشات التي جرت أثناء الاجتماعين وسوف يوزّع نسخة معدلة استعداداً للمؤتمر الرابع للدول الأطراف.

18. اتفق المشاركون على جدول أعمال دائم للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير يتضمن العناصر الدائمة التالية: (أ) الحالة الراهنة للامتثال لالتزامات إعداد التقارير؛ (ب) التحديات المتعلقة بإعداد التقارير؛ (ج) القضايا الموضوعية المتعلقة بإعداد التقارير والشفافية؛ (د) السبل التنظيمية لتبادل المعلومات؛ (هـ) الاستفادة من المعلومات المتولدة من تقديم التقارير الإلزامي؛ (و) منصة تكنولوجيا المعلومات لمعاهدة تجارة الأسلحة؛ وظائف إعداد التقارير والشفافية؛ (ز) ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة من المؤتمر الرابع للدول الأطراف إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف.

### نظرة عامة على المناقشات أثناء الاجتماع الذي عقد في 31 أيار/مايو

#### الحالة الراهنة للامتثال لالتزامات إعداد التقارير

19. في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة عرضها التقديمي المعتاد بشأن حالة تقديم التقارير. وقد أظهر العرض التقديمي مجدداً أن هناك عدداً مثيراً للقلق بين الدول الأطراف لم يمتثل لمتطلبات تقديم التقارير الأولية والسنوية، وأظهر أيضاً المزيد من الانخفاض في عدد التقارير السنوية المقدمة لعام 2017. واستجابةً لذلك، قام العديد من الدول الأطراف بشرح أسباب تأخرها في تقديم التقارير. وأكد الرؤساء المشاركون مجدداً على أهمية تقديم التقارير، وأهمية أن تكون التقارير دقيقة وفي الوقت المناسب ودعوا جميع الدول الأطراف التي لم تقدم تقاريرها بعض، إلى تقديم تلك التقارير في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك التقارير الأولية والتقارير السنوية عن الأعوام السابقة. كما ذكر الرؤساء المشاركون تلك الدول الأطراف التي اتخذت أي تدابير جديدة بشأن تنفيذ المعاهدة منذ تقديمها لتقريرها الأولي بأنها مطالبة بإبلاغ الأمانة بهذه التدابير.

20. ولكي يتمكن المشاركون والجمهور بصفة عامة من رصد التقدم المحرز في تقديم التقارير على نحو أكثر فعالية، سوف يطلب الرؤساء المشاركون من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة نشر إحصائيات بشأن حالة تقديم التقارير على الجزء العام من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة وتحديث المعلومات بصفة مستمرة. كما طلب الرؤساء المشاركون أيضاً من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أن تعكس في العروض التقديمية المستقبلية التقدم المحرز بالمقارنة بالعروض التقديمية السابق للوضع.

#### التحديات المتعلقة بإعداد التقارير

21. في إطار هذا البند من جدول الأعمال، كرر الرؤساء المشاركون دعوتهم المتكررة إلى جميع الدول الأطراف إلى التعبير عن التحديات التي تواجهها المتعلقة بتقديم التقارير الأولية والسنوية بدقة وفي الوقت المناسب واقتراح سبل معالجة هذه التحديات. وتحققاً لذلك، كرر الرؤساء المشاركون التوعية بشأن الأدوات الموجودة بالفعل لدى الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من أجل دعم الدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير، وهي الوثيقة المعنونة "التدابير على المستوى الوطني الرامية إلى تيسير الامتثال للالتزامات وتعهدهات إعداد التقارير الدولية" و"الوثيقة المعنونة "الإبلاغ عن الصادرات والواردات المصرح بها أو الفعلية من الأسلحة التقليدية: أسئلة وأجوبة".

22. ولتحفيز المناقشة، قدم الرؤساء المشاركون ورقتهم بشأن التوعية بالالتزامات تقديم التقارير في المعاهدة والتي سبق لهم الإعلان عنها في الاجتماع المنعقد في 8 آذار/مارس. تتضمن الورقة أربعة عناصر محددة:

- (1) تشجيع رئيس مؤتمر الدول الأطراف وأعضاء المكتب والرؤساء المشاركين وموظفي أمانة معاهدة تجارة الأسلحة ("شاغلي مناصب معاهدة تجارة الأسلحة") في الفعاليات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة، وإثارة قضية تقديم التقارير؛
- (2) مقترح بتنظيم جلسات إعلامية على المستوى الإقليمي (بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني و/أو المنظمات الإقليمية)؛
- (3) دعوة الدول الأطراف إلى الترويج لمعاهدة تجارة الأسلحة وتقديم التقارير؛

4) دعوة رئيس مؤتمر الدول الأطراف و/أو أمانة معاهدة تجارة الأسلحة للتواصل بصورة استباقية مع الدول الأطراف التي لم تنفذ التزاماتها في مجال تقديم التقارير.

23. دعم المشاركون بصورة عامة وثيقة التوعية وبخاصة التركيز على زيادة الوعي من خلال "شاغلي مناصب معاهدة تجارة الأسلحة" والأهمية المعقودة على العمل على المستوى الإقليمي. وأدى مقترح تنظيم ورش عمل إقليمية إلى إثارة مسألة التمويل، والتي أشار المشاركون بصدها إلى وجوب النظر في الخيارات المتاحة من قبل الصندوق الاستئماني الطوعي وغيره من برامج دعم التنفيذ مثل برنامج التوعية الخاص بالاتحاد الأوروبي. وفي هذا الشأن، اقترح الاتحاد الأوروبي أنه قد يكون من المفيد عقد اجتماع للدول الأطراف المهمة لمناقشة مثل هذه المساعدات. كما أكد المشاركون، بصورة جوهرية، على الحاجة لتكوين فكرة واضحة عن المساعدة المطلوبة ودمج الإرشادات الموجودة بالفعل – الوثيقتين المشار إليهما آنفاً – ضمن المساعدات المقدمة.

24. في النهاية شعر الرؤساء المشاركون بوجود دعم لأن يصدر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير توصية بأن يعتمد المؤتمر الرابع للدول الأطراف وثيقة "استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير" الصادرة عن الفريق. وفي هذا الصدد، سوف يوزع الرؤساء المشاركون نسخة معدلة تعديلاً طفيفاً من الوثيقة تعكس التعليقات التي تمت أثناء المناقشات. وسوف يقترح الرؤساء المشاركون أيضاً على المؤتمر الرابع للدول الأطراف أن يدعو أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك مقدمي المساعدات الدولية والدول الأطراف المهمة لمناقشة التنظيم المحتمل لجلسات المعلومات الإقليمية بشأن إعداد التقارير.

25. وفيما يتجاوز التوعية، دعا الرؤساء المشاركون جميع المشاركين إلى تبادل وجهات النظر بشأن أفكار أخرى طرحت أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 8 آذار/مارس لدعم تقديم التقارير: (1) منح أمانة معاهدة تجارة الأسلحة ولاية تتعلق بالمساعدة في إعداد التقارير؛ (2) وضع قائمة بالوثائق والأدوات الإرشادية الموجودة بالفعل؛ (3) وضع قائمة بأسماء خبراء في مجال إعداد التقارير الذين يمكن للدول الأطراف التي تعاني من صعوبات في إعداد التقارير التوجه إليهم للحصول على مساعدة مخصصة؛ (4) توفير منتدى داخل منصة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة للتبادلات بشأن إعداد التقارير خلال الفترة بين الدورات.

26. أثار المشاركون أسئلة يدور أغلبها حول "الولاية المتعلقة بالمساعدة في إعداد التقارير" للأمانة، وما يمكن أن تنطوي عليه هذه الولاية، خصوصاً بالإشارة إلى قدرات الأمانة المحدودة. واستجابةً لذلك، قدمت الأمانة عرضاً موجزاً لأبرز ملامح عملها فيما يتعلق بإعداد التقارير. وطبقاً للولاية المنصوص عليها في المادة 18 من المعاهدة، تتلقى المعاهدة التقارير وتتولى إتاحتها وتوزيعها على الدول الأطراف. كما تجري الأمانة أيضاً تحليلات أساسية للتقارير، وتجب على الأسئلة الأساسية، وتثير التحديات، وتحافظ على الإلمام بالمنظور العام للتقارير السنوية. اتفق معظم المشاركين ومعهم الرؤساء المشاركون على أن هذا هو بالضبط ما يتوقعونه من الأمانة. وبالتالي، أشار الرؤساء المشاركون إلى أنهم سوف يعكسون هذا في تقريرهم بدلاً من تضمين دور الأمانة في صورة "ولاية قانونية". وفي هذا الصدد أيضاً، لم يتم النظر مجدداً في مقترح يقضي بأن تنظم الأمانة بنفسها جلسات تدريبية.

27. كما أثار فكرة وضع قائمة بالخبراء أسئلة تتعلق بالأثار. أشار المشاركون إلى ما يمكن أن يسببه الاحتفاظ بهذه القائمة من ضغط على الأمانة، وأكدوا على الحاجة لأن يتسم مثل هذا النظام بالطبيعة التطوعية واقترحوا الاكتفاء بالإشارة إلى جهات تنسيق تقديم التقارير لدى الدول الأطراف في قاعدة بيانات جهات الاتصال الوطنية للدول الأطراف. وبعد تدارس الأمر، يقترح الرؤساء المشاركون العمل بالفعل من خلال قاعدة بيانات جهات الاتصال الوطنية للدول الأطراف. وفي هذا الإطار، يمكن أن تسأل الأمانة الدول الأطراف عما إذا كانت جهاتها المسؤولة عن إعداد التقارير مستعدة لمساعدة الدول الأطراف الأخرى التي تطلب دعماً أساسياً في تجميع تقاريرها والإشارة بالتالي إلى هذا الاستعداد في قاعدة بيانات جهات الاتصال الوطنية أو بطريقة أخرى، مثل استخدام البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات لهذا الغرض، أو بنشر قائمة بجهات التنسيق المسؤولة عن إعداد التقارير المستعدة لتقديم الدعم على صفحة الويب المخصصة لتقديم التقارير. سوف يعمل الرؤساء المشاركون في هذا الشأن مع الأمانة وسوف يُضمّنون هذا في مسودة توصيات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

28. بالنسبة لفكرة توفير منتدى داخل منصة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة للتبادلات بشأن إعداد التقارير خلال الفترة بين الدورات، سوف يعتمد هذا على تطوير منصة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة وبنائها الإلكترونية لتبادل المعلومات. أكد المشاركون أيضاً على الحاجة لاتباع نهج كلي بشأن البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات الجاري تطويرها والأيتم التعامل مع هذا الأمر موضوعاً بموضوع. وسوف يعكس الرؤساء المشاركون هذا في توصية عامة بشأن البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات تصدر عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

29. بخصوص فكرة وضع قائمة محتملة بالوثائق والأدوات الإرشادية الموجودة بالفعل لم تدر أية مناقشات فيما عدا إشارة تحالف الحد من الأسلحة إلى الوثائق التي وضعها أعضاؤه. وبالنظر إلى محدودية المناقشة، وحرصاً على عدم التوصية بالرجوع إلى عدد كبير من الوثائق، يرى الرؤساء المشاركون أنه ليس من الضروري إصدار توصية إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف تتضمن قائمة منفصلة بالوثائق الإرشادية من الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير". وفي هذا الصدد، يشير الرؤساء المشاركون إلى أن المؤتمر الثالث للدول الأطراف قد أيد بالفعل الوثيقتين الإرشاديتين المحددتين الصادرتين عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ذاته وأوصى بهما.

#### الوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية

30. في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وجه الرؤساء المشاركون سؤالاً إلى المشاركين عما إذا كانت لديهم أية مقترحات لإجراء تعديلات أو أسئلة وإجابات إضافية، بما في ذلك ما يتعلق بتصنيف العناصر طبقاً للفئات الصحيحة للأسلحة التقليدية (حيث أن الوثيقة تتطلب مناقشة بشأن مثل هذه المقترحات داخل الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير).

31. وكما حدث أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 8 آذار/مارس، لم تقدم أية مقترحات. وفي هذا الصدد، قرر الرؤساء المشاركون عدم إدراج الوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط الأسئلة الشائعة كعنصر منفصل في جدول الأعمال ودمجها ضمن عنصر جدول الأعمال الدائم بشأن "التحديات المتعلقة بإعداد التقارير".

#### المناقشة بشأن قضايا إعداد التقارير والشفافية المتعلقة

32. في إطار هذا البند من جدول الأعمال، جرت متابعة مبادرتين نتجتا عن اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 8 آذار/مارس، وهما [نموذج الاستطلاع المقدم من هولندا بشأن جمع المعلومات من أجل إعداد التقارير السنوية](#) ومقترح الرؤساء المشاركين لأن يتضمن الاجتماع عرضاً تقديمياً يقدمه ممثل من منظمة الجمارك العالمية بشأن النظام المنسق، (يتعلق بتصنيف الجمارك للسلع، النظام المنسق)، وعملية مراجعته وتصنيف الأسلحة التقليدية داخل النظام المنسق.

33. لم يتم طرح "نموذج الاستطلاع المقدم من هولندا بشأن جمع المعلومات من أجل إعداد التقارير السنوية" باعتباره قضية حيوية فحسب، بل باعتباره أيضاً محاولة لاستخدام نموذج استطلاع كوسيلة من وسائل تبادل المعلومات. وفي هذا الصدد، لم يتلق نموذج الاستطلاع سوى استجابتين خطيتين واستجابتين شفاهيتين إضافيتين من الدول الأطراف.

34. وفي ظل الاستجابة المحدودة، توصل الرؤساء المشاركون إلى عدم وجود حاجة في الوقت الحالي لاستمرار مناقشة هذا الموضوع سواء باعتباره أحد القضايا المحددة لتقديم التقارير الموضوعية، أو باعتباره موضوعاً لوثيقة ممارسات فضلى تصدر عن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير. وقد دعا الرؤساء المشاركون الدول الأطراف التي تواجه صعوبات في جمع المعلومات من أجل إعداد تقاريرها السنوية إلى شرح مشكلتها أثناء اجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المقبلة من خلال عنصر جدول الأعمال الدائم بشأن "التحديات المتعلقة بإعداد التقارير". وفيما يتصل بالموضوع ذاته، دعا الرؤساء المشاركون مركز الحد من العنف المسلح إلى تقديم مشروع السجل الوطني للأسلحة التقليدية التابع له، والذي يوفر قاعدة بيانات للتسجيل تتميز بانخفاض التكاليف وعدم اشتراط إمكانيات تكنولوجية معقدة، وتتيح للحكومات الاحتفاظ بسجلات عمليات نقل الأسلحة التقليدية الدولية والوطنية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى مساعدة الدول الأطراف على المستوى التقني في الامتثال بالتزاماتها في مجال حفظ السجلات وتقديم التقارير.

35. حظي العرض التقديمي المقدم من السيدة غايل غروبي، نائب مدير مديرية شئون التعريفات والتجارة بمنظمة الجمارك العالمية باستقبال جيد من الرؤساء المشاركين ومن المشاركين. أوضح العرض التقديمي أن معظم الأسلحة التقليدية التي تغطيها المادة 2 (1) من معاهدة تجارة الأسلحة تقع ضمن مجموعات أوسع من السلع في النظام المنسق وهي غير مُعرّفة برموز جمركية محددة، وهو ما يمكن أن يبيح فصل فئات الأسلحة التقليدية المختلفة في النظم المنسق. وتعتبر "الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" هي الفئة الوحيدة من الأسلحة التقليدية التي لها رموز جمركية محددة واضحة في النظام المنسق (الفصل 93 من النظام المنسق)، مع بعض العناصر الأخرى. ويؤدي عدم وجود رموز جمركية محددة لمعظم الأسلحة التقليدية إلى عدم إمكانية استخدام النظام المنسق، فيما بالأسلحة التقليدية، بأكثر وظائفه قوة، وهي إتاحة ظهور تجارتها، وجمع المعلومات الإحصائية وتطوير استجابات موجهة للقضايا الناشئة، وهو أمرٌ حيويٌّ أيضاً من منظور إنفاذ ضوابط الرقابة على نقل الأسلحة. وعلى وجه التحديد، يؤدي عدم وجود رموز جمركية محددة، من منظور إعداد التقارير والاحتفاظ بالسجلات، إلى صعوبة جمع المعلومات بكفاءة.

36. أما بالنسبة لتعديل النظام المُنسَّق، فقد أشارت السيدة غروبي إلى عاملين دافعين هامين قد تكون لهما صلة بأغراض معاهدة تجارة الأسلحة، وهما التطورات التكنولوجية الجديدة والمخاوف الأمنية، وبخاصة إذا كان العاملان مدعومين بمعاهدة. وفي هذا الصدد، فإن اقتراح تعديلات تعطي رموزاً أكثر تحديداً للأسلحة التقليدية لن يكون أمراً استثنائياً أو مثيراً للجدل. كما أن الأسلحة التقليدية، من الناحية الفنية، يمكن أن تندرج بسهولة تحت رموز محددة، نظراً لسهولة وصفها والتعرف عليها. وفيما يتعلق بعملية التعديل، تُقدّم التعديلات المقدمة من الدول الأعضاء من خلال إدارتها الجمركية، وفي بعض الأحيان بالتعاون مع أمانات المعاهدات. ونظراً لأن مقترحات التعديل التي ليست قيد النظر بالفعل لن تنتهي على الأرجح قبل الموعد النهائي لاستعراض النظام المنسق لعام 2022، فقد أوصت السيدة غروبي الدول الأطراف المهتمة بذلك الشأن بالتوجه نحو استعراض عام 2027، والذي سوف يتطلب الانتهاء من التعديلات قبل عام 2024.

37. وفي ختام المناقشات أكد الرؤساء المشاركون على أهمية الموضوع وأشاروا إلى أن استكشاف هذا الموضوع بشكل أفضل سوف يمثل جزءاً من الولاية المقترحة للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس للدول الأطراف. ودعا الرؤساء المشاركون أيضاً الدول الأطراف المهتمة إلى مناقشة هذا الموضوع مع إدارات الجمارك الوطنية لديها وداخل إطار المنظمات (الإقليمية) التي تتعامل مع قوانين الأسلحة التقليدية الخاضعة للرقابة، والتي تشارك تلك الدول في عضويتها.

#### السياسات التنظيمية لتبادل المعلومات

38. في إطار هذا البند من جدول الأعمال، طلب الرؤساء المشاركون من اليابان تقديم [مقترحها لتطوير بوابة إلكترونية لتبادل المعلومات وتعليقات المشاركين](#) واجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 8 آذار/مارس، ودعوا المشاركين إلى تبادل وجهات النظر بعد ذلك بشأن الأفكار التالية التي أثرت أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 8 آذار/مارس المتعلقة بالآليات المهيكلية لتبادل وجهات المعلومات بشأن تحويل الوجهة على المستوى التشغيلي: (1) استكشاف إمكانية استخدام منصة تكنولوجيات المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة في عمليات تبادل المعلومات التشغيلية بين الدول الأطراف؛ (2) استكشاف ما إذا كان يمكن تضمين بعض الإرشادات في الوثيقة الإرشادية لجهات الاتصال الوطنية التي يجب على أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إعدادها بموجب ولايتها.

39. يستند المقترح الياباني بشأن تطوير بوابة إلكترونية لتبادل المعلومات أيضاً إلى قرار المؤتمر الثالث للدول الأطراف بشأن إنشاء قاعدة بيانات تضم جهات الاتصال الوطنية بغرض تبادل المعلومات. وتقرح اليابان إنشاء قاعدة البيانات هذه البوابة لتكون بوابة إلكترونية حقيقية لتبادل المعلومات تيسر التواصل بين جهات الاتصال الوطنية. وفيما يتعلق تحديداً بتحويل الوجهة، اقترحت اليابان أيضاً أن تتضمن البوابة الإلكترونية أيضاً عدداً من العناصر حددتها في [ورقة عمل بعنوان "التعامل مع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية"](#)، والتي قدمتها إلى الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة وتتضمن روابط إلى المواقع الإلكترونية ذات الصلة.

40. رأى المشاركون فائدة كبيرة في المقترح الياباني وأكدوا على الحاجة لأن تتوفر القدرة ليس فقط على مناقشة قضايا السياسات فحسب، ولكن على تبادل معلومات تشغيلية موثوقة بشأن تحويل الوجهة بين الدول الأطراف ومناقشة حالات بعينها. لكن المشاركين أشاروا بالفعل إلى الحساسية والسرية التي تنسم بها مثل هذه المعلومات؛ وينطبق نفس الشيء على إخطارات التصديق أو عدم التصديق على عمليات نقل الأسلحة (حتى وإن كانت على القسم المحظور من الموقع الإلكتروني)، والذي يمكن أن ينطوي على عبء إداري كبير.

41. واستناداً إلى تعليقات المشاركين ومع وضع المناقشات التي جرت في الفريق العامل الفرعي المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة المختص بتحويل الوجهة، اقترح الرؤساء المشاركون نهجاً مكوناً من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة. سوف يتمثل المستوى الأول في الفريق العامل الفرعي المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة المختص بتحويل الوجهة ذاته، والذي يمثل منتدى مخصص لتبادل الآراء على مستوى السياسات بشأن تحويل الوجهة، كما ظهر عملياً من خلال اجتماعيه السابقين. وسوف يتمثل المستوى الثاني في البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات الجاري تطويرها، والتي سوف تتيح للدول الأطراف (وربما للدول الموقعة) تبادل الآراء سواء بشأن المعلومات المتعلقة بالسياسات أو المعلومات التشغيلية التي تخص تحويل الوجهة خلال الفترة بين الدورات، في حدود الإطار المقترح في ورقة العمل اليابانية. ومن الواضح أن هذا سوف يعتمد على التقدم المحرز في تطوير منصة تكنولوجيات المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة ونتيجته النهائية. وسوف يتمثل المستوى الثالث في الاجتماعات غير الرسمية بين الدول الأطراف (وربما الدول الموقعة) لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه يجري التعامل معها أو سبق التعامل معها، والتي ترغب في الحصول على وجهات نظر أو مدخلات محددة بشأنها من الدول الأطراف المشاركة أو غير المشاركة (وربما

من الدول الموقّعة). ويمكن لمثل هذا الاجتماع أن يُكْمَل تبادل وجهات النظر الثنائية بين الدول المشاركة في حالة معينة (والتي يمكن اعتبارها "مستوى منفصل"). وسوف يسهم الاجتماع أساساً، في هذا الصدد، في تنفيذ الفقرات 3 و4 وبالأخص 5 من المادة 11 من المعاهدة، والتي تشجع الدول الأطراف على تبادل المعلومات ذات الصلة مع بعضها البعض بشأن التدابير الفعّالة لمكافحة تحويل الوجهة. وسوف يتمثل الناتج المنتظر من الاجتماع في توضيح حالات محددة والتعرف على الاستجابات المناسبة والاتفاق عليها، وهي من الأمور التي لا يمكن الاستغناء فيها عن تبادل المعلومات المحددة والتشغيلية. وفي هذا الصدد، وفي ضوء قضايا الحساسية والسرية المذكورة أعلاه، سوف تكون الطبيعة غير الرسمية للاجتماع – والتي تجعله منفصلاً عن الاجتماعات الدورية للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة والفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير – أمراً أساسياً. ولكن، يمكن فيما بعد أن تُثار الأنماط العامة والدروس المستفادة التي تنتج من مثل هذا الاجتماع في الفريق العامل الفرعي المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة المختص بتحويل الوجهة، إذا رُوِيَ أن هذا أمرٌ مفيد ومقبول. قدم الرؤساء المشاركون هذا النهج المكون من ثلاثة مستويات باعتباره الأسلوب الذي سوف يُتَّبَع في تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة سواء من منظور الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير أو من منظور الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة، وبما يتسق أيضاً مع [الورقة بشأن "منع ومكافحة تحويل وجهة الأسلحة المنقولة بشكل قانوني"](#) التي قدمتها كل من الأرجنتين وبلجيكا وكولومبيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والمكسيك وجمهورية كوريا والسويد إلى الفريق العامل الفرعي المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة المختص بتحويل الوجهة خلال الاجتماع الذي عقِد في 6 آذار/مارس.

**42.** استجاب المشاركون بصورة إيجابية للغاية لنهج المكون من ثلاثة مستويات واقتنعوا بالقيمة المضافة للاجتماع غير الرسمي من أجل منع تحويل الوجهة والتصدي له بصورة حاسمة. وخلصت المناقشات إلى أن هذا ينبغي أن يكون هو الأسلوب الذي سوف يُتَّبَع وأن الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير يجب أن يقترح النهج المكون من ثلاثة مستويات في مسودة توصياته إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف. استناداً إلى التعليقات المتعلقة بمستوى البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات الجاري تطويرها، سوف تتضمن التوصية اتباع نهج كلي بشأن هذه البوابة الإلكترونية، وعدم التعامل معه موضوعاً بموضوع.

#### *الاستفادة من المعلومات المتولدة من تقديم التقارير الإلزامي*

**43.** في إطار هذا البند من جدول الأعمال، واستكمالاً لاجتماع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في 8 آذار/مارس، وجه الرؤساء المشاركون الدعوة إلى المشاركين لتبادل وجهات النظر بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها لعمل المجتمع المدني في مجال الاستفادة من المعلومات المتضمنة في التقارير وبخاصة التقارير الأولية، أن يُثري المناقشات في الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة.

**44.** وللتوضيح وتقديم الأدلة على المناقشات، طلب الرؤساء المشاركون من مشروع تقييم خط الأساس لمعاهدة تجارة الأسلحة تقديم ["قاعدة بيانات الضوابط الوطنية المفروضة على النقل"](#) التي تقدم نظرة عامة على الأنظمة الوطنية للدول الأطراف في مجال الضوابط المفروضة على نقل الأسلحة، باستخدام تقاريرها الأولية المقدمة إلى معاهدة تجارة الأسلحة، واستطلاعات الرأي التي يجريها مشروع تقييم خط الأساس لمعاهدة تجارة الأسلحة والتقارير الوطنية المقدمة من خلال برنامج عمل الأمم المتحدة.

**45.** وفي تبادل قصير لوجهات النظر بعد ذلك، اتفق المشاركون والرؤساء المشاركون على إمكانية استخدام قاعدة البيانات هذه لتحديد القضايا التي تستحق المناقشة في الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة. ويقترح الرؤساء المشاركون أن يتم التواصل بشأن هذه النتيجة مع رئيس الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة.

#### *منصة تكنولوجيا المعلومات: وظائف إعداد التقارير والشفافية*

**46.** في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة عرضاً تقديمياً بشأن وضع تطوير وتحسين منصة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة. وينصب تركيز الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير على وظيفة تقديم التقارير من خلال شبكة الإنترنت والبوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات.

**47.** وقد تم تسليم نسخة تجريبية من وظيفة تقديم التقارير من خلال شبكة الإنترنت وجرى اختبارها من قبل بعض أعضاء المجموعة الاستشارية من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لدعم الأمانة في مجال منصة تكنولوجيا المعلومات.

48. ذكّرت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بأن الإصدار الأول من البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات يجري إعداده طبقاً لبيان الأعمال الخاص بمشروع تكنولوجيا المعلومات الذي اعتمده الدول الأطراف، وسوف يتم تقديمه وإتاحته قبل نهاية تموز/يوليو 2018. وسوف يلزم أن تتم أية تغييرات في البوابة الإلكترونية لتبادل المعلومات باعتبارها من الموضوعات المستقبلية المتعلقة بترقية منصة تكنولوجيا المعلومات وتحسينها، ويجب تطويرها على مراحل استجابةً لطبيعة ونطاق استخدام الدول لمنصة تبادل المعلومات عملياً على مدار الشهور والأعوام القادمة، بما في ذلك حجم تبادل المعلومات.

49. طلب الرؤساء المشاركون من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إطلاع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ومؤتمر الدول الأطراف على المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال منصة تكنولوجيا المعلومات وقرر إنشاء مجموعة استشارية غير رسمية من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير للنظر في إدخال تغييرات وتحسينات على منصة تكنولوجيا المعلومات. سوف يُضمّن الرؤساء المشاركون هذا في مسودة توصيات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

*ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة من المؤتمر الرابع للدول الأطراف إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف*

50. في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم الرؤساء المشاركون مسودة أولية للولاية التي يمكن أن يقترحها الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لكي ينظر فيها المؤتمر الرابع للدول الأطراف للأعمال الإضافية التي يمكن أن يقوم بها الفريق خلال الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس للدول الأطراف. وفي هذا المقترح، ضمّن الرؤساء المشاركون جدول أعمال يحتوي على عناصر مطلوب الموافقة عليها باعتبارها عناصر دائمة في جدول أعمال اجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير. وفي إطار كل عنصر من هذه العناصر الدائمة في جدول الأعمال، ضمّن الرؤساء المشاركون المهام المتكررة التي سوف يقوم بها الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في كل مرة، تليها مهام محددة تتعلق بالقضايا التي تحديدها باعتبارها أولويات خلال الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس للدول الأطراف.

51. وفي وقت سابق من الاجتماع، كان هناك اتفاق على دمج عنصر جدول الأعمال الخاص بإعداد وثيقة إرشادية تسيير على نمط الأسئلة الشائعة ضمن عنصر جدول الأعمال "التحديات المتعلقة بإعداد التقارير". ثم اتفق المشاركون على جدول أعمال دائم للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير يتضمن العناصر الدائمة التالية: (أ) الحالة الراهنة للامتثال للالتزامات إعداد التقارير؛ (ب) التحديات المتعلقة بإعداد التقارير؛ (ج) القضايا الموضوعية المتعلقة بإعداد التقارير والشفافية؛ (د) السبل التنظيمية لتبادل المعلومات؛ (هـ) الاستفادة من المعلومات المتولدة من تقديم التقارير الإلزامي؛ (و) منصة تكنولوجيا المعلومات لمعاهدة تجارة الأسلحة؛ وظائف إعداد التقارير والشفافية؛ (ز) ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة من المؤتمر الرابع للدول الأطراف إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف.

52. أما بالنسبة للمهام المتكررة والمحددة الواجب أدائها، فقد كانت هناك دعوة لتبسيط الولاية القانونية. أشار الرؤساء المشاركون إلى أنهم سوف يُحدثون الولاية لكي تعكس المناقشات التي جرت أثناء الاجتماعين وسوف تُوزع نسخة معدلة استعداداً للمؤتمر الرابع للدول الأطراف.

\*\*\*